18

ما حُكم عليه بالضعف والشذوذ عند أبي جعفر النحاس في إعراب القرآن

نصيف جاسم محمد الراوي

همام محمد سعيد رجب

هيام عبد الله حرج

[1]قسم اللغة العربية، كلية التربية / القائم، جامعة الأنبار

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة الى مناقشة عدد من الاحكام النحوية المتعلقة بالضعف والشذوذ وتحليلها عند ابي جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن) وبيان أثر تلك الاحكام على ترجيح الآراء بعضها على بعض، وإبراز موقف ذلك العالم اللغوي من القراءات القرآنية.

المنهجية: يقوم منهج الدراسة على (المنهج الوصفي التحليلي)، من خلال جمع كل ما يتعلق بتلك الاحكام النحوية المتعلقة بالضعف والشذوذ في كتاب (اعراب القرآن للنحاس)، وتحليل تلك الاحكام وبيان المشاكل المتعلقة بها.

النتائج: توصل البحث الى مجموعة من النتائج تمثلت في أمور منها أنه لم يكن للنحاس موقف واضح من الآراء النحوية التي حكم عليها بالضعف او الشذوذ الا في مواطن قليلة ،فالضعف والشذوذ من الاحكام التي لجأ اليها النحويون في رد الشاهد النحوي او القراءة القرآنية مع وجود الخلاف بين النحويين في تلك الاحكام ،على أن القراءات القرآنية الصحيحة المتواترة لا يمكن ردها في حال من الأحوال.

الخلاصة: تناول هذا البحث ما حكم عليه بالضعف والشذوذ من المسائل النحوية والقراءات القرآنية التي حكم عليها النحويون بتلك الأحكام وبيان الآراء التي أيدها ابو جعفر النحاس والآراء التي ردها في كتابه (إعراب القرآن).

الكلمات الدالة: الحكم، الضعف، الشذوذ، إعراب القرآن، النحاس.

The Weak and Irregular According to Abu Jaafar Al-Nahhas in A'raab Al-Quran (Parsing of the Qur'an)

[1]Naseef Jasim Muhammed Al-Rawi, [2]Humam Muhammed Saeed Rajab
[3]Hiam Abdullah Haraj
*[1, 2, 3]Dept. of Arabic, College of Education/Qaim Branch, University of Anbar

Email:naseef.jaseam@uoanbar.edu.iq

Abstract

Objectives: The study aims to discuss a number of grammatical rulings related to weakness and irregularity and analyze them according to Abu Jaafar Al-Nahhas in his book A'raab Al-Quran (The Parsing of the Qur'an). It also aims to examine the impact of these rulings on the preference of opinions over one another, and to highlight the position of that linguist vis-à-vis the Qur'anic readings.

Methods: The study adopts the descriptive and analytical approach by collecting everything related to the grammatical rulings related to weakness and irregularity in the book A'raab Al-Quran (The Parsing of the Qur'an) by Al-Nahhas, analyzing those rulings and explaining the problems pertaining to them.

Results: The most important results the study arrived at indicate that Al-Nahhas did not have a clear position on the grammatical opinions that were judged to be weak or irregular, except in a few cases. Weakness and irregularity are among the rulings that grammarians resorted to in rejecting grammatical evidence or Quranic reading in the presence of disagreement among the grammarians on these rulings, namely that the correct and frequent Qur'anic readings cannot be rejected under any circumstance.

Conclusion: This study dealt with the grammatical issues and the Quranic readings that grammarians judged to be weak and irregular. It explained the opinions supported by Abu Jaafar Al-Nahhas and those that he refuted in his book A'raab Al-Quran (The Parsing of the Qur'an).

Keywords: ruling, weakness, irregularity, a'rrab Al-Quran, Al-Nahhas

المقدمة

تناول هذا البحث ما حكم عليه بالضعف والشذوذ في كتاب: إعراب القران لأبي جعفر النحاس(ت338هـ)، وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر، أديب. مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري. زار العراق واجتمع بعلمائه. من مؤلفاته: تفسير القرآن و إعراب القرآن و تفسير أبيات سيبويه و ناسخ القرآن ومنسوخه و معاني القرآن وشرح المعلقات السبع (الزركلي 2002)، ويعد كتابه (إعراب القرآن) من الكتب المهمة التي اهتمت بتفسير القرآن الكريم من خلال النحو واللغة والاهتمام بالقراءات القرآنية وأقوال النحويين والترجيح بينها للوصول الى فهم النص القرآني. وقد تناول البحث ما حكم عليه بالضعف والشذوذ في هذا الكتاب، وقد قسم على مبحثين: الأول تناول ما حكم عليه بالضعف في المسائل النحوية، والثاني ما حكم

عليه بالشذوذ من المسائل النحوية والقراءات القرآنية، وقد عرض أبو جعفر النحاس في كتابه إعراب القران كثيرا من التوجيهات النحوية في إعراب الآيات القرآنية مبيناً الضعيف والشاذ فيها.

والضعف في اللغة: خلاف القوّة. وقد ضَعُفَ فهو ضعيفٌ، وأضْعَفَهُ غيره. وقومٌ ضِعافٌ وضُعَفاءُ وضَعَفَةٌ. واسْتَضْعَفَهُ، أي عدَّه ضَعيفاً(الجوهري،1390/4).والضعف في الاصطلاح: هو نقصان القوة عن الحد الذي هو عليه، ويعرفه الجرجاني بأنه: ما يكون في ثبوته كلام(الجرجاني،138)، فلا يبعد المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الشذوذ في اللغة: عرفه الخليل بقوله: شذ: شذّ الرَّجلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم. وكلّ شيء مُنفرد فهو شاذٌ.. وكلمةٌ شاذّة. وشُذّاذ النّاس: متفرّقوهم.(الفراهيدي، 215/6).شَذَّ يَشُذُّ ، بِالضَّمِّ، على الشُّذوذ والنُّدْرَة، (يَشِذُّ) ، بِالْكَسْرِ، على القياسِ، (الزبيدي،423/9).والشذوذ في الاصطلاح: عرفه ابن جني في الخصائص بقوله: وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا(ابن جني 98/1)، وعرفه الجرجاني بقوله: الشاذ: ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته. ومن خلال تتبع أقوال النحويين نجد أن هناك تداخلا بين هذه المصطلحات، وقد فرق الجرجاني في كتابه التعريفات بين الشاذ والنادر والضعيف بقوله: أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيرًا لكن بخلاف القياس، والنادر هو الذي يكون وجوده قليلًا لكن يكون على القياس، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت.(الجرجاني،124).

المبحث الأول : ما حكم عليه بالضعف.

حكم النحاس على عدد من الأوجه الاعرابية عند إعرابه للآيات القرآنية بالضعف، ومن ذلك في قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ) (الأعراف: 194)، ذكر النحاس أن سعيد بن جبير قرأ (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) بتخفيف (إن) وكسرها ونصب (عبادا) بالتنوين ونصب(أمثالكم) على (إن) بمعنى (ما) إذ قال:(يريد ما الذين تدعون من دون الله بعباد أمثالكم أي: هنّ حجارة واصنام وخشب. وقال ابو جعفر: "هذا ضعيف لأن عمل (ما)ضعيف و(إن) بمعناها أضعف" (النحاس،84/2) . فالنحاس هنا حكم على عمل (ما) بالضعف، ومجيء(ان)بمعناها أضعف ، إذ يختار الرفع في خبر (إن) إذا كان بمعنى (ما) فيقول: إن زيدً منطلقُ. وقال ابن مالك أنَّ (إنْ) نافية والذين اسمها وعبادًا خبرها، وأمثالكم صفة كما ذكر أن معناها: ما الذين تدعون من دون الله امثالكم في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلاً لكم بعبادتكم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم. (ابن مالك،376/1)، قال أبو الفتح: ينبغي –والله أعلم– أن تكون (إن) هذه بمنزلة ما، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، فأعمل (إن) إعمال "ما"، وفيه ضعف؛ لأن إن هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص "ما" به، فتجري مجرى ليس في العمل، ويكون المعنى: إنْ هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم لأنكم أنت عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم (ابن جني270/1)، ووضح هذه المسألة المرادي إذ قال: " إن النافية ضربان (عاملة، وغير عاملة) وفي هذه خلاف، منعه أكثر البصريين وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج وابو الفتح"وذكر ابن هشام أن عملها نادر (المرادي،209/1)، وقد فصل أبو حيان في البحر المحيط هذه المسألة تفصيلا دقيقا بقوله: واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أنّ (إن) هي النافية أعملت عمل ما الحجازية فرفعت الاسم ونصبت الخبر، فعباداً أمثالكم خبر منصوب قالوا : والمعنى بهذه القراءة تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر بل هم أقل وأحقر، إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل، وإعمال (إن) إعمال ما الحجازية فيه خلاف، أجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين ومن البصريين ابن السّراج والفارسي وابن جني، ومنع من إعماله الفرّاء وأكثر البصريين، واختلف النقل عن سيبويه والمبرّد، والصحيح أن إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم، وقد ردّ أبو حيان على

أبي جعفر النحاس بقوله: وقال النحاس: هذه قراءة لا ينبغي أن يقرأ بها بثلاث جهات: إحداها: أنها مخالفة للسواد، والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر أن إذا كانت بمعنى ما فيقول : إن زيد منطلق، لأن عمل ما ضعيف، وإن بمعناها فهي أضعف منها، والثالثة: أن الكسائي رأى أنها في كلام العرب لا تكون بمعنى ما إلا أن يكون بعدها إيجاب، انتهى. وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي لأنها قراءة مروية عن تابعيّ جليل، ولها وجه في العربية. وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة. (أبو حيان250/5).

ومن ذلك في توجيه اعراب (بما) في قوله تعالى (بِما غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ [يس: 27] بِما غَفَرَ لِي رَبِّي فيه ثلاثة أوجه: تكون (ما) مصدراً، وتكون بمعنى الذي، والثالث استفهاماً، وهذا ضعيف، لأن الأكثر في الاستفهام: بم غفر لي ربّي؟ بغير ألف (النحاس،264/3)، وقد اختلفوا فيها؛ فقال الكسائي: بالذي غفر لي ربي أي: بمعرفته، فعلى هذا هو ما المصدر؛ لأنه مع الفعل بمنزلة المصدر. قال الفراء: ولو جعلت {وَمَا} في موضع أي كان صواباً، ويكون المعنى: ليتهم يعلمون بأي شيء غفر لي ربي.(الفراء374/2). فقال الكسائي: لو كانت كذلك لكانت {بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي} بنقصان الألف كما تقول: سل عم شئت، وكقوله: {فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ}. وقد ذهب الفراء الى أنه يجوز أن يكون تمامًا وهو استفهام، وأنشد: أنَّا قَتَلنَا بِقَتَلانَا سَرَاتَكُمُ ... أهلَ اللواءِ ففِيمَا يَكثُرُ القِيلُ. وذكر أبو إسحاق الوجهين فقال: (أي بمغفرة ربي قال: وقيل: أي ليتهم يعلمون بالعمل والإيمان الذي غفر لي به ربي. قال: وحذف الألّف في هذا المعنى أجود) (الواحدي، 470/18).وقد رد ابن هشام الاستدلال بهذا البيت وقوله(ففيما) بإثبات الألف، فلَا يجوز حمل الْقِرَاءَة المتواترة على ذَلِك لضَعْفه(ابن هشام394/1) وذكر ابو البقاء في (ما) ثلاثة أوجه؛ أحدها: مصدرية؛ أي بغفرانه. والثاني: بمعنى الذي؛ أي بالذنب الذي غفره. والثالث: استفهام على التعظيم؛ ذكره بعض الناس؛ وهو بعيد؛ لأن (ما) في الاستفهام إذا دخل عليه حرف الجر حذفت ألفها، وقد جاء في الشعر بغير حذف. (العكبري،1080/2)، جوز الزمخشري أن تكون استفهامية، ونجد ابن هشام يرد عليه بقوله: وَالْعجب من الزَّمَخْشَرِيّ إِذْ جوز كَونهَا استفهامية، مَعَ رده على من قَالَ فِي {بِمَا أغويتني} إِن الْمَعْنى بِأَيّ شَيْء أغويتني، بِأَن إِثْبَات الْألف قَلِيل شَاذ، وَأَجَازَ هُوَ وَغَيره أَن تكون بِمَعْنى الَّذِي، وَهُوَ بعيد، لِأَن الَّذِي غفر لَهُ هُوَ الذُّنُوب وَيبعد إِرَادَة الِاطِّلَاع عَلَيْهَا وَإِن غفرت(ابن هشام394/1).

ومن المواطن التي ضعفها النحاس عند تخريجه لعمل (أن) في قوله تعالى ((يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْواتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ)) [الحجرات : آية 2].أَنْ تَحْبَطَ أَعْمالُكُمْ «أن» في موضع نصب فقال بعض أهل اللغة: أي لئلا تحبط أعمالكم، وهذا قول ضعيف، إذا تدبّر علم أنه خطأ، والقول ما قاله أبو إسحاق هو غامض في العربية قال: المعنى لأن تحبط وهو عنده مثل: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً [القصص: 8] (النحاس،140/4).وذهب العكبري الى أن قوله { أن تحبط } أي مخافة أن تحبط، أو لأن تحبط، على أن تكون اللام للعاقبة وقيل لئلا تحبط (العكبري،1170/2), وقوله: {أَنْ تَحْبَطَ} أي: كراهة أو مخافة أن تحبط، فحذف المضاف وهو مفعول له، أو لئلا تحبط، فحذف لا واللام، وقد أجاز أبو إسحق: أن يكون لام العاقبة، كالتي في قوله عز وجل: {لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا} (الهمذاني،661/5) وقال الزجاج تقديره: لأن تحبط (الزجاج،23/5)، وهو عنده مثل {فالتقطه آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً} [القصص: 7] أَنْ تَحْبَطَ أَعْمالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ} أي من أجل أن تحبط ، أي تبطل ، هذا قول البصريين. وقال الكوفيون : أي لئلا تحبط أعمالكم (القرطبي،306/16).

المبحث الثاني : ما حكم عليه بالشذوذ.

1. ما حكم عليه بالشذوذ في المسائل النحوية.

حكم أبو جعفر النحاس على عدد من التوجيهات النحوية بالشذوذ ومن ذلك نصب (رمضان) في قوله تعالى (شَهْرُ

رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ) [البقرة:185] وذكر النحاس:(نصب شهر رمضان شاذّ وقد قيل فيه أقوال: قال الكسائي: المعنى كتب عليكم الصيام وأن تصوموا شهر رمضان. قال الفراء: أي كتب عليكم الصيام أي أن تصوموا شهر رمضان. قال أبو جعفر: لا يجوز أن تنصب شهر رمضان تصوموا لأنه يدخل في الصلة ثم يفرق بين الصلة والموصول وكذا إن نصبته بالصيام، ولكن يجوز أن تنصبه على الإغراء أي الزموا شهر رمضان وصوموا شهر رمضان, وهذا بعيد أيضا لأنه لم يتقدّم ذكر الشهر فيغرى به) (النحاس،96/1).ومن قرأ بالنصب احتمل أنه صار نصباً لوقوع الفعل عليه، أي صوموا شهر رمضان ويقال: صار نصباً لنزع الخافض، أي: في شهر رمضان (السمرقندي،184/1).وذهب الأخفش الى أن (شهر رمضان) بالرفع على تفسير الأيام، كأنه لما قال: أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ فسرها فقال: هي شهر رمضان، قال أبو عبيد: وقرأ مجاهد: «شهرَ رمضان» بالنصب، وأُراه نصبه على معنى الإغراء: عليكم شهر رمضان فصوموه كقوله: (مِلَّةَ أَبِيكُمْ) سورة الحج: 78. (الجوزي،142/1) وذكر البيضاوي: أنه قرئ بالنصب على إضمار صوموا، أو على أنه مفعول . (البيضاوي،124/1) و(شهر) أي ذلكم شهر أو كتب عليكم الصيام صيام شهر، وقُرِئَ بالنصب أي صوموا شهراً. (القِنَّوجي،366/1). وقال الزجاج: ومن نصب شهر رمضان نصبه على وجهين، أحدهما: أن يكون بدلاً من أيام معدودات. والوجه الثاني: على الأمر، كأنه قال عليكم شهر رمضان. على الإِغْراءِ. (الزجاج،254/1).

ومن ذلك توجيهه لنصب (مكاء) في قوله تعالى(وَما كانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذابَ بِما كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ)(الأنفال 35).وَما كانَ صَلاتُهُمْ اسم كان: إِلَّا مُكاءً خبر. قال أبو حاتم: قال هارون وبلغني أن الأعمش قرأ وَما كانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكاءً وَتَصْدِيَةً , قال أبو جعفر: قد أجاز سيبويه مثل هذا على أنه شاذّ بعيد، لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة وأنشد سيبويه: أسكران كان ابن المراغة إذ هجا ... تميماً ببطن الشّام أم متساكر (النحاس،97/2))، وذكر أبو حيان أن في (كان) ضمير سكران، وقد أخبر عنه بابن المراغة، وهو معرفة، والفصيح في الكلام: أسكران كان ابن المراغة بنصب سكران، ورفع ابن المراغة، هذا قول سيبويه، واستدلاله به على أن اسم كان نكرة، والخبر معرفة" (أبو حيان،1178/3)."فنصب الصلاة ورفع المكاء والتصدية، وهذا من الشواذ، قال السمين: "وخطّأ الفارسي هذا، وقال: لا يجوز أن يخبر عن النكرة بالمعرفة إلا في ضرورة(السمين الحلبي602/5)، والجمهور على رفع الصلاة ونصب المكاء وهو ظاهر، وقرأ الأعمش بالعكس وهي ضعيفة، ووجهها: أن المكاء والصلاة مصدران، والمصدر جنس ومعرفة الجنس قريبة من نكرته، ونكرته قريبة من معرفته. ألا ترى أنه لا فرق بين: خرجت فإذا الأسد أو فإذا أسد ويقوي ذلك أن الكلام قد دخله النفي والإثبات، وقد يحسن في ذلك مالا يحسن في الإثبات المحض ألا ترى أنه لا يحسن: كان رجل خيرا منك، ويحسن ما كان رجل إلا خيرا منك " (العكبري،623/2) وفسر ابن جني هذا بقوله: "إن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، فإنك لو قلت: خرجت فإذا أسد بالباب أو إذا الأسد بالباب لم تجد الفرق بينهما، لأنك لا تريد بالصورتين أسداً معيناً فكأنه تعالى قال: ما كان صَلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصدية، أي: هذا الجنس من الفعل، ولم يجر هذا مجرى: كان قائم أخاك، وكان جالس أباك، لأنه ليس في قائم وجالس معنى الجنسية التي يتلاقى معنى معرفتها ونكرتها" (ابن جني،287/1).

2. ما حكم عليه بالشذوذ في القراءات القرآنية.

حكم أبو جعفر النحاس على عدد من القراءات القرآنية بالشذوذ، ومن ذلك توجيهه للقراءات في (لاغية) في قوله تعالى:((لا تَسْمَعُ فِيها لاغِيَةً)) [الغاشية:11] قال أبو جعفر: فيها أربع قراءات، إحداها شاذة وأربعة أقوال أحدها شاذ. قرأ ابن كثير ونافع (لا تُسْمَعُ فِيها لاغِيَةٌ) بالتاء ورفع لاغية، وقرأ ابن محيصن (لا يُسمع فيها لاغيةٌ) بالياء والرفع، وقرأ أبو جعفر وعاصم والأعمش وحمزة والكسائي (لا تَسْمَعُ فِيها لاغِيَةً) بفتح التاء، والقراءة الشاذة (لا

تُسْمَعُ فِيها لاغِيَةً) بمعنى لا تسمع الوجوه فيها والمراد أصحابها (النحاس،131/5).فوصف النحاس القراءة بضم (التاء) ونصب(لاغية) بالشذوذ، من دون نسبة لها ، وهي قراءة تنسب الى الجحدري على معنى لا يسمع أحد كلمة لاغية (الاندلسي.1993).وذهب الطبري الى اختلاف القرّاء في قراءة ذلك، فقراءة عامة قرّاء الكوفة وبعض قرّاء المدينة وهو أبو جعفر (لا تَسْمَعُ) بفتح التاء، بمعنى: لا تسمع الوجوه. وقرأ ذلك ابن كثير ونافع وأبو عمرو (لا تُسْمَعُ) بضم التاء، بمعنى ما لم يسمّ فاعله ويؤنَّث تسمع لتأنيث لاغية. وقرأ ابن محيصن بالضم أيضًا، غير أنه كان يقرؤها بالياء على وجه التذكير. ثم نراه يصف جميع تلك القراءات بالصواب فيقول: والصواب من القول في ذلك عندي، أن كلّ ذلك قراءات معروفات صحيحات المعاني، فبأيّ ذلك قرأ القارئ فمصيب. (الطبري،387/24).وخلاصة القول هو أن (تسمع) قرئت بالتاء والياء، وضمّها والرفع، وقرئت بالتاء مفتوحة والنصب. فالحجة لمن قرأها بضم الياء والتاء: أنه جعله مبنيّا لما لم يسمّ فاعله، ورفع الاسم بعده. والحجة لمن قرأه بفتح التاء: أنه قصد النبيّ صلى الله عليه وسلم بالخطاب، ونصب: «لاغية» بتعدّي الفعل اليها، وقد وجه أبو علي الفارسي تلك القراءات فهو يرى أن اللاغية مصدر بمنزلة: العاقبة، والعافية، وجوز كذلك أن يكون صفة كأنه: لا تسمع كلمة لاغية، والأول الوجه، ولا يسمع على بناء الفعل للمفعول به حسن، لأن الخطاب ليس بمصروف إلى واحد بعينه، وبناء الفعل للفاعل حسن أيضا على الشياع في الخطاب وإن كان لواحد، ويجوز أن يصرف الخطاب إلى النبي صلّى الله عليه، وكلّ واحد من الياء والتاء في قوله: تسمع، ويسمع حسن على اللفظ وعلى المعنى، وهذا الضرب من المؤنث إذا تقدّم فعله عليه حسن التذكير فيه (الفارسي 400/6). ونريد أن ننبه هنا أن أبا جعفر النحاس انفرد في وصف القراءة بالشذوذ، ولا توجد إشارة الى وجود قراءة شاذة في كتب إعراب القران.

ومن ذلك حكمه على قراءة عامر الشعبي بالشذوذ في قوله تعالى ((وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)) [البقرة:196]، اذ قرأ (العمرة) بالرفع، والعمرة عطف على الحجّ، يقول أبو جعفر النحاس: وقراءة الشّعبي(وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ) شاذة بعيدة، لأن العمرة يجب أن يكون إعرابها كإعراب الحج كذا سبيل المعطوف، فإن قيل: رفعها بالابتداء، لم تكن في ذلك فائدة لأن العمرة لم تزل لله عزّ وجلّ، وأيضا فإنه تخرج العمرة من الإتمام، وقال من احتجّ للرفع: إذا نصبت وجب أن تكون العمرة واجبة. قال أبو جعفر: وهذا الاحتجاج خطأ لأن هذا لا يجب به فرض وإنّما الفرض وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ [آل عمران: 97] ولو قال قائل: أتمم صلاة الفرض والتطوّع لما وجب من هذا أن يكون التطوع واجبا وإنما المعنى إذا دخلت في صلاة الفرض والتطوّع فأتممها (النحاس100/1).فنجد النحاس هنا قد حكم على القراءة بأنها شاذة بعيدة، ووصف الاحتجاج لها بالخطأ، ولم أجد من وصف القراءة بهذا الوصف الا النحاس. فمن نصب (الحج والعمرة) لم يقف على (الحج) لأن (العمرة) منسوقة عليه. ومن رفع (العمرة) كان وقفه على (الحج) حسنًا لأن (العمرة) مرفوعة باللام. (الأنباري،545/1). قال ابن عباس تمام العمرة إلى البيت وتمام الحج إلى آخر الحج كله. (السمرقندي،191/1).

ومن ذلك في قوله تعالى:((زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَياةُ الدُّنْيا)) [البقرة:212] اذ قرأ الجمهور (زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَياةُ الدُّنْيا) اسم ما لم يسمّ فاعله، وقرأ مجاهد وحميد بن قيس (زَيَّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَياةَ الدُّنْيا) ببناء الفعل للمعلوم ونصب(الحياة) فوصفها النحاس بأنها قراءة شاذّة، لأنه لم يتقدّم للفاعل ذكر (النحاس،106/1). وذكر القرطبي قراءة مجاهد وحميد بن قيس على البناء للفاعل. ونقل قول النحاس بأنها قراءة شاذة (القرطبي،28/3) ولم يعلق على رأي النحاس في هذه القراءة. وقرئ بفتح الزاي والمزين هو الله بأن خلق الأشياء العجيبة ومكنهم منها إذ ما من شيء إلا وهو خالقه وعلى هذا المسند والإسناد مجاز لأن خذلانه إياهم صار سبباً لاستحسانهم الحياة الدنيا وتزيينها في أعينهم. (القِنَّوجي،425/1).وقد وجه المنتجب الهمذاني هذه القراءة ولم يعترض عليها، بل فسّرها وبين

الفاعل في قوله: " وقرئ: (زَيَّنَ) على البناء للفاعل، ونصب الحياة به، فإن قلتَ: مَن المزيِّنُ؟ قلت: يَحتمل أن يكون هو الله تعالى زينها لهم، بأن خلق فيها الأشياء العجيبة حتى اغتر بها المغرورون، واطمأن إليها الجاهلون ابتلاء وامتحانًا، بشهادة قوله: {إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا}. وأن يكون هو الشيطان، زينها لهم وحسنها في أعينهم بوساوسه وحببها إليهم، فلا يريدون غيرها، يعضده: {لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ} ، {الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ}" (الهمذاني،492/1).

ومن القراءات القرآنية التي حكم عليها النحاس بالشذوذ في قوله تعالى((وَإِنْ كُنْتُمْ عَلى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كاتِباً)) [البقرة:283] قرأ ابن عباس ومجاهد وعكرمة والضحاك وأبو العالية (ولم تجدوا كتابا) وروي عن ابن عباس ولم تجدوا كتّابا، قال أبو جعفر: هذه القراءة شاذّة والعامة على خلافها، وقلّ ما يخرج شيء عن قراءة العامة إلّا كان فيه مطعن، نسق الكلام يدلّ على كاتب. قال تعالى قبل هذا ((وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كاتِبٌ بِالْعَدْلِ)) وكتّاب يقضي جماعة (النحاس،139/1).فنجد النحاس هنا يطعن بقراءة (كتابا) ويصفها بالشذوذ. وبيّن الطبري هذا الاختلاف في قوله: قال أبو جعفر:" اختلفت القرَّاء في قراءة ذلك، فقراءة القرَّاء في الأمصار جميعًا (كَاتِبًا) ، بمعنى: ولم تجدوا من يكتب لكم كتابَ الدَّين الذي تداينتموه إلى أجل مسمًّى، "فرهان مقبوضة. وقرأ جماعةٌ من المتقدمين: (وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا) ، بمعنى: ولم يكن لكم إلى اكتتاب كتاب الدين سبيلٌ، إما بتعذّر الدواة والصحيفة، وإما بتعذر الكاتب وإن وجدتم الدواة والصحيفة. والقراءة التي لا يجوز غيرها عندنا هي قراءة الأمصار : "ولم تجدوا كاتبًا"، بمعنى: من يكتب، لأن ذلك كذلك في مصاحف المسلمين" (الطبري،121/5). قال الثعلبي: قرأ ابن عباس، وأبو العالية، ومجاهد (كتابًا)، وقرأ الآخرون {كَاتِبًا} على الواحد، وهو الاختيار لموافقة المصحف (الثعلبي،232/1).وذكر أبو حيان القراءات في هذه الآية من دون أن يصف أيا منها بالشذوذ بقوله: وَقَرَأَ أُبَيٌّ، وَمُجَاهِدٌ، وَأَبُو العالية: كِتَابًا عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ، أَوْ جَمْعُ كَاتِبٍ. كَصَاحِبٍ وَصِحَابٍ. وَنَفْيُ الْكَاتِبِ يَقْتَضِي نَفْيُ الْكِتَابَةِ، وَنَفْيُ الْكِتَابَةِ يَقْتَضِي أَيْضًا نَفْيَ الْكُتُبِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكُ: كُتَّابًا، عَلَى الْجَمْعِ اعْتِبَارًا بِأَنَّ كُلَّ نَازِلَةٍ لَهَا كَاتِبٌ، وَرَوِيَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ: كُتُبًا جَمْعُ كِتَابٍ، وَجُمِعَ اعْتِبَارًا بِالنَّوَازِلِ أَيْضًا(أبو حيان742/2).

ومما حكم عليه النحاس بالشذوذ من القراءات القرآنية في قوله تعالى:((وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبالِ وَنادى نُوحٌ ابْنَهُ وَكانَ فِي مَعْزِلٍ)) [هود:43] قراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير : "ونادَى نُوحٌ ابنَهَ بفتح الهاء، فقد ذكر النحاس بأنها قراءة شاذّة، وذكر أبو حاتم أنها تجوز، على أنه يريد ابنها، ثم حذف الألف كما تقول: (ابنهو) فتحذف الواو. قال أبو جعفر النحاس: هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز على مذهب سيبويه، لأن الألف خفيفة فلا يجوز حذفها والواو ثقيلة يجوز حذفها. (النحاس،169/2). وكذلك وصفها القرطبي بالشذوذ في قوله: فأما "ونادى نوح ابْنَهَ وَكان" فقراءة شاذة (القرطبي،38/9). وقرأ السدي "ابْناه" ممدودة الألف على النداء، أو الندبة، ورُوي عن ابن عباس: "نُوحٌ ابنَهْ" بالسكون(ابن جني 1999).

ومن ذلك في قوله تعالى: ((خافِضَةٌ رافِعَةٌ)) [الواقعة:3] قرأ اليزيدي خافِضَةٌ رافِعَةٌ بالنصب. وهذه القراءة شاذة متروكة من غير جهة، منها أنّ الجماعة الذين تقوم بهم الحجّة على خلافها، ومنها أنّ المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحقّقين من أهل العربية. فأما أهل التفسير فإن ابن عباس قال: خفضت أناسا ورفعت آخرين، فعلى هذا لا يجوز إلّا الرفع، لأن المعنى خفضت قوما كانوا أعزاء في الدنيا إلى النار ورفعت قوما كانوا أذلّاء في الدنيا إلى الجنة، فإذا نصب على الحال اقتضت الحال جواز أن يكون الأمر على غير ذلك، كما أنك إذا قلت: جاء زيد مسرعا، فقد كان يجوز أن يجيء على خلاف هذه الحال، وقال عكرمة والضحّاك: خافِضَةٌ رافِعَةٌ خفضت فأسمعت الأدنى، ورفعت فأسمعت الأقصى فصار الناس سواء، وأما أهل العربية فقد تكلّم منهم جماعة في النصب. فقال محمد بن يزيد: لا يجوز، وقال الفرّاء: يجوز، بمعنى إذا وقعت الواقعة وقعت خافضة رافعة فأضمر وقعت، وهو

عند غيره من النحويين بعيد قبيح (النحاس،216/4).وهنا نجد النحاس يصف قراءة النصب بالبعد والقبح، وأجاز أبو إسحاق النصب على أن يعمل في الحال «وقعت» ، ويذهب الى أن كل من أجازه فإنه يحمله على الشذوذ فهذا يكفي في تركه. وذهب الزجاج الى أن النصب جائز، ولم يقرأ به إمام من القراءَ، وقد رويت عن الزِيدي صاحب أبي عمرو ابن العلاء(الزجاج 1988) ، وذهب ابن عطية الى أن قراءة الرفع هي أبرع وأشهر فقال: وقرأ الحسن وعيسى الثقفي وأبو حيوة (خافضة رافعة) بالنصب على الحال بعد الحال التي هي " لوقعتها كاذبة " ولك ان تتابع الأحوال، والقراءة الأولى أشهر وأبرع، معنى وذلك ان موقع الحال من الكلام موقع ما لم يذكر لاستغنى عنه وموقع الجمل التي يجزم الخبر بها موقع ما يتهم به (ابن عطية،216/5). وقال أبو حيان: وقرأ الجمهور: خافضة رافعة برفعهما، على تقدير (هي) وزيد بن علي والحسن وعيسى وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن مقسم والزعفراني واليزيدي في اختياره بنصبهما. قال ابن خالويه: قال الكسائي: لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت به، ونصبهما على الحال (أبو حيان،77/10).

النتائج: بعد تناول عدد من الاحكام المتعلقة بالضعف والشذوذ عند أبي جعفر النحاس، يمكننا عرض أهم نتائج البحث:

1-الضعف والشذوذ حكمان متداخلان عند النحويين، وقد فرق بعضهم بينهما.

2-حكم النحاس على عدد من الآراء النحوية بالضعف تارة وبالشذوذ أخرى.

3- انفرد النحاس بالحكم على عدد من القراءات بالضعف والشذوذ.

4-القراءات القرآنية المتواترة الصحيحة لا يمكن ردها والحكم عليها بتلك الاحكام وان خالفت القواعد العامة.

5-اعتمد أبو جعفر النحاس التأويل طريقا لتخريج بعض الأحكام التي ظاهرها يخالف ما اتفق عليه من قواعد.

المراجع

ابن جني، ع.(1969م). المحتسب. تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، مصر.

ابن زنجلة، ع.(1417هـ). حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

ابن عطية، ع.(1993م). المحرر الوجيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان ط1.

ابن مالك، م.(1982م). شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، ط1.

ابن مالك، م.(1990م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخرون، هجر للطباعة، ط1.

ابن هشام، ع.(1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك وآخرون، دار الفكر، دمشق، ط6.

الأنباري، م.(1971م). إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق.

الأندلسي، م.(1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الأندلسي، م.(2001م). البحر المحيط. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان.

البغدادي، ع.(1997م).خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

البيضاوي، ع.(1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن ، دار إحياء التراث، بيروت، ط1.

الثعلبي، أ.(2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1

الجرجاني، ع.(1983م). كتاب التعريفات، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجوزي، ع.(1422هـ). زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

الجوهري، إ.(1987م). تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

الزبيدي، م.(1971م). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار احمد فراج ، وزارة الاعلام، الكويت.

الزجاج، إ.(1988 م). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

الزركلي، خ.(2002م). الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت.

الزمخشري، م.(1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط3.

السمرقندي، ن.(1993). تفسير السمرقندي، تحقيق: على محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.
السمين الحلبي، أ.(1406). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
سيبويه، ع.(1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
الشوكاني، م.(1414هـ). فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق ط1.
الطبري، م.(2000 م). جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1.
العكبري، ع.(1976م). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
الفارسي، ح.(1993م). الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث – دمشق،ط2.
الفراء، ي.(1955م). معاني القران، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر،ط1.
الفراهيدي، خ.(1995م). كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي.
القرطبي، م.(1964م). الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وآخرون، دار الكتب، القاهرة، ط2.
القنوجي، م.(1992م). فتحُ البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة، بَيروت.
المرادي، ح.(1992م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب، لبنان، ط1.
الهمذاني، م.(2006م). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين ، دار الزمان، المدينة المنورة.
النَّحَّاس، أ.(1988). إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
الواحدي، ع.(1430هـ).التفسير البسيط، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1.